

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي

شركة بورصة عمان م.ع.م

عقدت الهيئة العامة لشركة بورصة عمان م.ع.م اجتماعها العادي عند الساعة الواحدة من ظهر يوم الاثنين الموافق 2025/04/21 بالحضور الوجاهي ومن خلال الاتصال المرئي الإلكتروني عبر تطبيق (Microsoft Teams)، وذلك للنظر في الأمور المدرجة على جدول اجتماع الهيئة العامة العادي المرسل للمساهمين. وقد حضر الاجتماع كل من السادة:

1. سعادة الدكتور غسان اومت/ رئيس مجلس الإدارة
2. سعادة الدكتور مروان المعاينة/ ممثل شركة إدارة الاستثمارات الحكومية.
3. السيد عبدالرحيم الجابري / مندوب عطوفة مراقب عام الشركات
4. الدكتور عمر النسور/ مندوب هيئة الأوراق المالية
5. السيد علي الشريدة/ مندوب هيئة الأوراق المالية
6. السيد ضياء المومني/ مندوب هيئة الأوراق المالية
7. سعادة السيدة ديمه عقل / عضو مجلس الإدارة
8. سعادة السيد وليد العبدالات/ عضو مجلس الإدارة
9. سعادة السيد أنور السقا/ عضو مجلس الإدارة
10. سعادة السيد نايف العالول/ عضو مجلس الإدارة
11. سعادة السيدة هلا سراج/ عضو مجلس الإدارة
12. عطوفة السيد مازن الوظائفني/ المدير التنفيذي
13. السيد بسام أبو عباس/ نائب المدير التنفيذي
14. المحامي الأستاذ سائد كراجة/ المستشار القانوني الخارجي
15. السيد محمد الأزرق/ ممثل شركة طلال أبو غزالة مدقق الحسابات الخارجي
16. السيدة عبلة النجداوي/ مساعد المدير التنفيذي لدعم الأعمال
17. السيد محمد الشنيور/ مساعد المدير التنفيذي للعمليات وتطوير الأعمال
18. السيد هيثم الشناق/ رئيس قسم الشؤون القانونية – أمين سر مجلس الإدارة.



ترأس الاجتماع سعادة السيد الدكتور غسان اومت رئيس مجلس الإدارة حيث أعلن عن افتتاح الاجتماع مُرحباً بالدكتور مروان المعايطه مستشار مجلس الإدارة للشؤون القانونية ممثل شركة إدارة الاستثمارات الحكومية - المالكة 100% من أسهم شركة بورصة عمان - وبالسيد عبد الرحيم الجابري مندوب مراقب عام الشركات، والسادة عمر النسور وعلي الشريدة وضياء المومني مندوبي هيئة الأوراق المالية، كما ورحب بالسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية كلٌ باسمه، وبالأستاذ المحامي سائد كراجة المستشار القانوني الخارجي للشركة، والسيد محمد الأزرق ممثل شركة طلال أبو غزالة مدقق الحسابات الخارجي للشركة. شاكرًا لهم حضورهم الاجتماع.

أعلن سعادة رئيس الاجتماع عن توافر النصاب القانوني، وصحة الإجراءات القانونية لعقد الاجتماع وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997. مؤكداً حضور الدكتور المعايطه ممثلاً عن شركة إدارة الاستثمارات الحكومية والتي تملك كامل رأسمال شركة بورصة عمان بنسبة حضور كلية بلغت 100% من مجموع اسهم الشركة البالغة 6,026,325 سهماً. وحضور مندوب مراقب عام الشركات وحضور ستة أعضاء مجلس إدارة من أصل سبعة أعضاء، وممثلي هيئة الأوراق المالية، ومدقق الحسابات الخارجي للشركة.

حيث طلب مندوب مراقب عام الشركات من سعادة رئيس الاجتماع تعيين كاتب للاجتماع، والسير في المواضيع المدرجة على جدول الاجتماع حسب الأصول.

وقد قرر رئيس الاجتماع تعيين السيد هيثم الشناق كاتباً لوقائع الاجتماع. ومن ثم شرع رئيس باستعراض المواضيع المدرجة على جدول الأعمال أمام الهيئة العامة وفقاً لما يلي:

أولاً: تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة.

طلب رئيس الاجتماع من الهيئة العامة المصادقة على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ 2024/03/28. وقد وافقت الهيئة العامة (بالاجماع) على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق وتمت المصادقة عليه واعفت كاتب الاجتماع من تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة.



ثانياً: تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للعام 2024 والخطة المستقبلية.

قدّم المدير التنفيذي موجزاً عن أعمال الشركة للعام 2024 تطرق في بدايته إلى الظروف الجيوسياسية في المنطقة والتي أثرت على السوق الأردني إلا أن الاقتصاد الأردني أثبت قدرته على مواجهة التحديات موضحاً أن مؤشر بورصة عمان ارتفع في أواخر العام الماضي 2.8 مقارنة مع نفس الفترة للعام 2023، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أحجام التداول وأرباح الشركات المدرجة في البورصة حيث حققت ثاني أعلى أرباح تاريخية بنسبة ارتفاع بلغت 6.4%.

وعودةً على ذي بدء، يّين المدير التنفيذي أن بورصة عمان عمدت إلى تنفيذ عدد من مشاريعها ومبادراتها المدرجة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي وكان أهمها تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية لنشاط صانعي السوق، فضلاً عن استمراريتهما بتحديث وتطوير البنية الفنية لنظام التداول الإلكتروني منوهاً إلى أن بورصة عمان تولي الاستثمار في الأنظمة الإلكترونية أهمية بالغة لما لها من أثر في تطوير السوق المالي وجذب الاستثمارات. وعلى صعيد آخر، أشار المدير التنفيذي إلى إطلاق الإطار التنظيمي للانفصاح المناخي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) تعزيزاً للانفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي من قبل الشركات المدرجة في بورصة عمان ضمن جهودها الرامية لتطبيق أحدث المعايير في مال الاستدامة بمحاورها الثلاثة البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، وذلك في ظل الطلب المتزايد من المستثمرين وصناديق الاستثمار لهذه المعلومات. علماً بأن هذا الانجاز يُعد الأول من نوعه في الشرق الأوسط.

أما عن الخطة المستقبلية للشركة، فقد أشار المدير التنفيذي إلى أنه سيتم استكمال المشاريع الواردة ضمن خطة التحديث الاقتصادي واستكمال العمل على تنفيذ مشاريع الخطة الاستراتيجية الخاصة ببورصة عمان للأعوام 2025 – 2026، وذلك في ضوء توفر المخصصات المالية اللازمة والكافية لتنفيذ تلك المشاريع. وفيما يتعلق بإيرادات الشركة، أفاد المدير التنفيذي بأنه اجتمع مع رئيس الفريق الاقتصادي/ لجنة التنمية الاقتصادية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية معالي السيد مهند شحادة وبحضور معالي وزير الاستثمار وعطوفة رئيس هيئة الأوراق المالية وسعادة المدير التنفيذي لمركز الايداع. حيث تم الاتفاق ضمن الاجتماع على تعديل نظام رسوم هيئة الأوراق المالية لعام 2019 من خلال تخفيض رسم تجديد الترخيص السنوي ليصبح 10 آلاف دينار بدلاً من 200 ألف دينار. وتوزيع عمولات الصفقات التي تُنفذ من خلال مركز الإيداع بطريق الاستثناء على مؤسسات سوق رأس المال.



وأخيراً، رفع حصة البورصة من عمولة التداول التي تستوفها بورصة عمان بمقدار 1 بالعمولة ألف، لتصبح هذه العمولة بواقع 6 بالعمولة ألف بدلاً من 5 بالعمولة ألف تؤخذ من حصة الهيئة البالغة 5 بالعمولة ألف وفق ما أفاد به رئيس هيئة الأوراق المالية. وفيما يتعلق بالمبالغ المتجمعة نتيجة فرض رسم تجديد الترخيص السنوي والبالغة 1.1 مليون دينار، فقد أوضح المدير التنفيذي بأنه سيتم السير في إجراءات تقديم طلب الإعفاء منها لمجلس الوزراء من خلال معالي وزير المالية استناداً إلى أحكام قانون الإعفاء من الأموال العامة. مشيراً إلى أن الإجراءات المتخذة أعلاه لا تكفي لتعزيز إيرادات الشركة ومعالجة خسائرها المتراكمة. كما أكد المدير التنفيذي على أهمية دعم شركة إدارة الاستثمارات الحكومية - الهيئة العامة - لشركة بورصة عمان في هذا الاتجاه. ومن جانبه أكد سعادة الدكتور مروان المعايطة على دعم شركة إدارة الاستثمارات الحكومية لمطالب الشركة.

من جانبه، طلب سعادة رئيس الاجتماع من الهيئة العامة التصويت على التقرير السنوي لعام 2024 للشركة والخطة المستقبلية والمصادقة عليه. حيث وافقت الهيئة العامة (بالإجماع) على التقرير السنوي لعام 2024 للشركة والخطة المستقبلية وتمت المصادقة عليه.

ثالثاً: تقرير مدقق حسابات الشركة عن ميزانية الشركة وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية للعام 2024.

رابعاً: الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للعام 2024.

بدايةً، طلب رئيس الاجتماع من الهيئة العامة ومندوب مراقب عام الشركات دمج البندين الثالث والرابع؛ نظراً للتشابه والارتباط فيما بينهما. وقد وافق ممثل شركة الإدارة الاستثمارات الحكومية ومندوب مراقب عام الشركات على ذلك.

من جانبه تلى ممثل مدقق الحسابات الخارجي للشركة تقريره حول القوائم المالية للشركة كما هي في 31 كانون الأول 2024:

السادة المساهمين - شركة بورصة عمان

"لقد دققنا القوائم المالية لشركة بورصة عمان (شركة مساهمة عامة محدودة) والمكونة من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2024، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق الملكية



وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الجوهرية.

برأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في 31 كانون الأول 2024، وأداءها المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية."

وقد استفسر سعادة الدكتور مروان المعاينة عن أسباب ارتفاع مصاريف الرواتب والأجور، حيث أجابه عطوفة المدير التنفيذي للشركة بأن السبب الرئيسي لذلك يعود إلى قيام الشركة بتعيين 12 موظفاً جديداً خلال العام الماضي، وترفع بعض الموظفين من درجة إلى أخرى حسب نظام الموظفين، وترقية عدد من موظفي البورصة إلى رتبة رئيس قسم، بالإضافة إلى الزيادة السنوية للموظفين، مشيراً إلى أن نظام الموظفين يتيح لمجلس الإدارة أن يوزع زيادة سنوية بنسبة حدها الأقصى 10% من رواتب الموظفين، حيث قرر مجلس الإدارة توزيع ما نسبته 3% في حين تم توزيع ما نسبته 2.8% العام الماضي. وهي النسبة التي تراوحت حولها الزيادات السنوية خلال السنوات السبع الماضية.

كما استفسر سعادة الدكتور مروان المعاينة عن آخر المستجدات حول تسجيل حصة الشركة في مبنى مؤسسات سوق رأس المال. حيث أفاد عطوفة المدير التنفيذي بأن الهيئة كان لديها رأي يفيد بعدم أحقية بورصة عمان بتسجيل حصتها في مبنى مؤسسات سوق رأس المال باسمها نظراً لأنها شركة مساهمة عامة. وقد بعث رئيس الهيئة مطالعة حول هذا الموضوع بموجب كتاب إلى دولة رئيس الوزراء حيث تم تحويل هذا الكتاب إلى ديوان التشريع والرأي والذي خلص إلى أحقية البورصة بتسجيل حصتها من الأرض والمبنى القائم عليها نظراً لأنها شركة مملوكة بالكامل للحكومة فضلاً عن وجود قرار سابق من مجلس الوزراء بهذا الخصوص. وقد تم في ضوء ذلك تشكيل لجنة تضم في عضويتها ممثلين عن مؤسسات سوق رأس المال الثلاثة لغايات السير في إجراءات فرز قطعة الأرض والمبنى القائم عليها تمهيداً لتسجيل كل حصة باسم مالكيها. حيث أوكلت اللجنة لمكتب هندسي القيام بإنجاز متطلبات الفرز وما زالت المعاملة قيد الإنجاز حيث وصلت مؤخراً إلى الدفاع المدني وفقاً لما أفادت به هيئة الأوراق المالية.

وأخيراً، طلب سعادة رئيس الاجتماع من الهيئة العامة التصويت على الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للشركة كما هي بتاريخ 2024/12/31 وعلى تقرير مدقق الحسابات الخارجي عن ميزانية



الشركة وحساباتها الختامية كما هي بتاريخ 2024/12/31، وقد وافقت الهيئة العامة (بالإجماع) على الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر كما هي بتاريخ 2024/12/31 وتقرير مدقق الحسابات الخارجي حولها وتمت المصادقة عليهما.

خامساً: انتخاب مدقق الحسابات الخارجي للشركة وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديدھا.
طلب سعادة رئيس الاجتماع من الهيئة العامة انتخاب مدقق خارجي لحسابات شركة بورصة عمان. وقد انتخبت الهيئة العامة (بالإجماع) شركة طلال أبو غزالة وشركاه مدققاً خارجياً لشركة بورصة عمان، كما فوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابه حسب العرض المقدم من شركة طلال أبو غزالة وشركاه، وتمت المصادقة عليه.

سادساً: إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية للعام 2024 وفقاً لأحكام القانون
طلب سعادة رئيس الاجتماع من الهيئة العامة التصويت على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية للعام 2024، وقد وافقت الهيئة العامة (بالإجماع) على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية للعام 2024 بحدود القانون وتمت المصادقة عليه.

سابعاً: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
طلب السيد رئيس الاجتماع من الهيئة العامة انتخاب أعضاء مجلس إدارة شركة بورصة عمان، وذلك استناداً إلى أحكام قانون الشركات رثم (22) لسنة 1997، والنظام الأساسي وعقد تأسيس الشركة.
قرر ممثل شركة إدارة الاستثمارات الحكومية/ الهيئة العامة انتخاب شركة إدارة الاستثمارات الحكومية عضواً في مجلس إدارة شركة بورصة عمان ممثلة بسبعة مقاعد، وقام بتسمية ممثلي شركة إدارة الاستثمارات الحكومية وهم:

1. الدكتور غسان محمد خير اومت.

2. السيدة هلا محمد علي عبد الحميد سراج.

3. السيدة ديمه مفلح محمد عقل.



4. السيدة أمل اسحق عبد العزيز الدقس.
5. السيد نايف سامح حسن العالول.
6. ممثلاً عن نقابة شركات الخدمات المالية.
7. ممثلاً عن الجمعية الأردنية لمستثمري الأوراق المالية.

في نهاية الاجتماع شكر سعادة الدكتور غسان اومت رئيس الاجتماع الحضور معلناً عن انتهاء الاجتماع.

انتهى،،،

وبصادق كاتب ورئيس الاجتماع على صحة وقانونية الاجتماع وقراراته وعلى انعقاده بصورة قانونية.

د. غسان اومت

رئيس الاجتماع

عبد الرحيم الجابري
مندوب مراقب عام الشركات

هيثم الشناق
كاتب الاجتماع

دائرة مراقبة الشركات
دفعت رسوم حضور اجتماع

بتاريخ 24-04-2025

بموجب وصل إلكتروني 2720114





إقرار رئيس مجلس الادارة/رئيس هيئة المديرين/المدير العام*

شركة... بوصة عمان

اجتماع الهيئة العامة (العادي / غير العادي) والمنعقد بتاريخ (٢١ / ٢٠٢٤) الساعة (١٠:٠٠)

اقر انا الموقع ادناه... رئيس مجلس الادارة... واصادق على انعقاد اجتماع الهيئة العامة بشكل قانوني وانه تم تطبيق جميع الاجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته والتشريعات الصادرة بموجبه.

واقر انني قمت بمايلي :

1- تنفيذ اجراءات عقد الاجتماع والتحقق من اكتمال النصاب القانوني المطلوب للحضور بما فيه حضور اعضاء

مجلس الادارة ومدقق الحسابات وكل ما يلزم حضوره الاجتماع وانها تتوافق واحكام القانون وفق الاتي :

أ- تم التحقق من قانونية الدعوات الموجهة للمساهمين وفق احكام القانون من حيث مدة ارسالها والنشر والاعلان عنها بوسائل الاعلام المرئية او المسموعة او المقروءة والتحقق من البيانات والوثائق المرفقة بها.

ب- التحقق من المواضيع المدرجة ضمن جدول الاعمال المرفق بدعوة الاجتماع، وحصرها بالمواضيع التي حددها القانون، والسماح بمناقشة اي موضوع في اجتماع الهيئة العامة العادي تحت بند الامور الاخرى شريطة موافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الاسهم الممثلة بالاجتماع.

ت- عدم السماح بادراج عبارة (اي مواضيع اخرى ،او ما يستجد من اعمال) او اي عبارة تفيد المضمون نفسه ضمن جدول اعمال اجتماعات الهيئة العامة غير العادية، وعدم السماح بمناقشة اي امر لم يدرج على جدول اعمال تلك الاجتماعات باستثناء تثبيت العضويات المؤقتة.

ث- تم التحقق من اسماء المساهمين الذين يحق لهم حضور الاجتماع وحسب سجل المساهمين الصادر عن مركز ايداع الاوراق المالية اذا كانت مسجلة لديه او اي جهة ذات علاقة قبل يوم من موعد الاجتماع وتم التحقق من صحة السجل قبل عقد الاجتماع وعدم السماح لاي مساهم بالحضور اذا لم يكن اسمه مدرج في السجل والتثبت من شخصية الحضور بواسطة هوية الاحوال المدنية او جواز السفر لغير الاردني او شهادة تبين صفة الشخص او كتاب تسمية ممثل في حال كان المساهم شخصاً اعتبارياً.



ج- تم التحقق من صحة قسائم التوكيل الصادرة عن المساهمين او الوكالات العدلية واتفاقية الحفظ الامير (ان وجدت) لغايات الحضور وتدقيق قسائم التوكيل المرسله بالفاكس او البريد الالكتروني المودعة لدى الشركة وفقا للشروط المحدده في المادة (179/1) من القانون وموافقة رئيس المجلس او رئيس الجلسة على قبولها .

2- تم اعلان النصاب القانوني وتم مراعاة فتح باب المناقشة للمساهمين حول كافة الامور المدرجة على جدول الاعمال والرد عليها والمحافظة على النظام داخل الاجتماع ، وممارسة المساهمين لكافة حقوقهم بالمناقشة وايداء الرأي والتصويت على القرارات ووفقاً لآلية عقد الاجتماع .

3- وفي حال تضمن جدول الاعمال انتخاب مجلس ادارة التأكد من توافر الشروط الواردة في قانون الشركات والتشريعات الصادرة بموجبه على كل من يرغب بالترشح لعضوية مجلس الادارة.

4- التثبت من ان القرارات المتخذة واضحة ولا تحتل اللبس وقد صدرت وفق احكام القانون .

5- انه تم التحقق من مناقشة كافة البنود المدرجة ضمن جدول اعمال الاجتماع والتصويت عليها وفق احكام القانون وحسب الآلية المبينة في تعليمات الاشراف على تنفيذ اجراءات الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة.

6- انه تم التحقق من استمرارية توافر النصاب القانوني للحضور طيلة مدة الاجتماع وفي حال لم تتمكن الهيئة العامة من الاستمرار بالاجتماع لاي سبب كان ساعلن عدم قانونية الاجتماع ولن يؤثر ذلك على صحة القرارات المتخذة قبل اعلان عدم قانونيته .

ووفقاً للمادة 3/و من تعليمات الاشراف على تنفيذ الاجراءات الخاصة بعقد اجتماع الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة لسنة 2017 وتعديلاتها، اقر بأن جميع اجراءات عقد الاجتماع سواء بتوجيه الدعوات والتبليغ ونصاب الحضور واتخاذ القرارات متفقة واحكام القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

كما اتعهد بحفظ اصل هذه الوثيقة وكافة الوثائق المتعلقة بالاجتماع وتزويد دائرة مراقبة الشركات بها عند الطلب.

الإسم : **صنان محمد بن أوت**

التوقيع : 

التاريخ : ٢٠٢٤/٤/٢٥

*تطبق على الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة الخاصة بالقدر الذي يتوافق مع احكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته والتشريعات الصادرة بموجبه.

